الأولى في التّقديم للمفعولين اللذين ليس أصلهما مبتدأ وخبرًا:

تقدّم أنّ الفعل المتعدّي إمّا أنْ يتعدّى لمفعول واحد أو اثنين أو ثلاثة، فإذا كان الفعل متعدّيًا لأكثر من واحد فإن لأحد المفاعيل الأصالة في التّقدّم على الآخر.

فإذا كان المفعولين أصلهما مبتدأ وخبر كان الأصل تقدّم ما أصله مبتدأ، نحو: "ظننتُ زيدًا صادقًا" و"علمتُ الصدقَ نافعًا، وإذا كان المفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا كان الأصل تقدّم ما أصله فاعل في المعنى، نحو: "أعطيتُ الفقيرَ ثوبًا". وللمفعولين اللذين ليس أصلهما مبتدأ وخبرا، وهما مفعولا "أعطى" وأخواتها ثلاث حالات:

الأولى: وهي الأصل: تقديم ما هو فاعل في المعنى: كقولك: "أعطيتُ الفائزَ جائزةً"، فالأصل تقديم المفعول الأوّل؛ لأنّه فاعل في المعنى؛ لأنّه هو الآخذ، ويجوز تأخيره، لكنّه خلاف الأصل.

الثّانية: وجوب تقديم ما هو فاعل في المعنى وذلك في ثلاث مسائل:

1ـ أن يُخاف اللبس: وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلا في المعنى، نحو: "أعطيتُ خالدًا زميلًا في السّفر" فلا يجوز تأخير "خالد"؛ لأنّه لا يُعلم كونه آخذًا إلّا بتقديمه.

2ـ أن يكون المفعول الثّاني محصورا فيه: نحو: "لا أكسو الأولاد إلّا ما يوافق الشّرعَ" فـ"الأولاد" مفعول أوّل وما مفعول ثانٍ، ولا يجوز تقديم الثّاني لئلا يفسد الحصر ويزول الغرض منه.

3ـ أن يكون الأوّل ضميرًا متّصلًا والثّاني اسما ظاهرًا: نحو "أعطيتُك كتابًا لتقرأَه"؛ لأنّه لو أُخّر لانفصل.

الثّالثة: وجوب تقديم ما هو مفعول في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى: وذلك في ثلاث مسائل أيضا:

1ـ أن يكون المفعول الأوّل أي الفاعل في المعنى متّصلا بضمير يعود على المفعول في المعنى، نحو: "أسكنتُ البيتَ صاحبَه" فلو قدّم المفعول الأوّل "صاحبه" لعاد الضّمير على متأخّر لفظًا ورتبةً وهو ممنوع.

2ـ أن يكون المفعول الأوّل محصورًا، نحو: "ما أعطيتُ الجائزةَ إلا المستحقَّ"

3ـ أن يكون المفعول الأوّل اسمًا ظاهرًا والثّاني ضميرا متّصلًا، نحو: "الثّوبُ أعطيتُهُ الفقيرَ".